

(١٥٠)
المتروك واللازم من مادة الصفقة على الموضوع اقول ان المتروك لا يمكن ان يكون اسودا كونه
مستقلا بل هو من خارج فلا يلزم من زيادة الجمول على الموضوع وان كان جزو الجمول مبادرا لا
الاستفاد الذي هو السواد موجودا في الخارج كمن اذا جعل جمولا لا يريد وجوده في وجود
الموضوع لا يخلو النسبة فيه من الاسماء او له للموجبة الجزئية دون المجموعين ^{المتروك}
عرفت ان الحكم المحصورة اما على الطبيعة في صفة الاتفاق على الاغراض او على التناول
مناقبها لان معنى قولنا ج كذا هو ان السبعين حاصل بهذا الجور وقد يستعمل
في بعض الشروح انه غير انفراد في صاحب النسخة اقول ولا يستعمل في الشرح لم يدع استعمال اللغة
بل ادعى مطلق الاستمرار وبعيد المضاف المذكور النور اه واعلم ان ليس كل
يدل على دفع اثبات كل واحد بالحق لكون دفع اثبات كل واحد لا يرتفع الاثبات على
كل واحد ويرفع الاثبات على البعض على كل الشدة بين وقوع الاثبات على البعض لا يفتقر
وال عليه بالانفراد ولان السلب الجزئي لا يلزم بطريق النسخ والسلب الكلي لا يلزم بالانفراد
مورا بالسلب الجزئي لضم احواله المستمرة كالمجموع المتكسر ان ليس بعضه وبعضه ^{بذلك}
على صلب السبعين بالحق لكون دفع كل اثبات كذا بالانفراد لا يقتضي ان يتحقق دفع

رفع الاجاب، البعض قد روي رفع الحركات كواحد والآخر في بعض النسخ قد روي
للسلب الكلي ما ذكره في حرف السلب رافعا للموجبة الجزئية ولا يذكرا الاجاب البتة لان حرف
السلب مع ما بعده فيتمتع الاجاب ببعض ليس كذلك للسلب الكلي اوضح البعض اولا وحرف
السلب اذ الوسط يقتضي وضع ما يتاخر عنه وقد يذكر الاجاب فلا يجعل خبر من مفعول المحرول
هذا فترشح المطالع بلاية اه مسكنة فليس المصنف بانهم يحيدون بالجمع والجملة
يعارضه انهم يكتفونهم بسببها فاما تعارضات اقطا وانما دليل المصنف بالقطاعات
الوثانية فحين ان التواة بالتوقف فلا يقاس عليها غيرها وكانها تخرجه آه
للفاضل اللاهوتي ان يقول من جهة تلك بالتوقية الى السلب فاما قوله لكن لا
مجرد انه لا ينبغي ان يجعل مقابلا لتلك التوقية وانما لا ينبغي ان لا يفتقر الى
جوازها فاما ان حروف ودالفاظ فقلت بخلافه من رافعا فخريل اذا سلمتم كيف
يتطوون بالجمع من جوفها لولا انهم قد رافعا فخريل بالاسم ولم ينطقوا بالمسؤول عنه
والاجاب لان اسمهم غير انتهى فلهذا كذا في المتن واما ان السلف بالمسح
مع كمال الاختصاص وتوقية وتليها بالاسم ط

لغيرها اه التفسير راجع الى الحروف

(٤٠)
يعني محتمل ان جوب كناية عن لفظ صميم والبار في كناية بالمفرد كما يكتب في القاموس
وتقره البلدة والروية فطبيعة اهله ان يقولوا ان لم يكن قومية وطبيعة كنهه طينية
وكن بالحق بالنظر الى ذلك السيل الظني الاختصار له الفاضل ان يقول
لما كان الاختصار مطلقا في المقارنات بالنسبة الى الساتر للثبوتية مما فيه الاختصار
ينبغي ان يكون مطلقا في المقارنات الساتر بقدر المصنف مثل كل انسان نوعه
اي الانسان الكلي نوعا على طريقة اضافية الصفة الى الموصوف المصنف
والفوق بين المفردات ظاهرا لان التقسام الكل التقسام الكلي المجموع التقسام
النسبي الى الاجزاء والتقسيم الكلي التقسام الى الجزئيات وانه يصدق على الكلي
انه لا من احد الكليات الخمس على كل واحد من الكليات الاخرى انه يتخص وان يصدق على
الكل من حيث هو كل انه ممكن من كل الف الف من ولا يصدق على الاخرين وان الكلي
جزء لكل واحد من كل واحد من الكليات الخمس فذلك من سائر الاشكال انه لا
لم يعد احكام من الاوسط الى الاضطرار اذا عينا الكلي المجموع فيلزم ان يكون الاوسط
لكن من الاضطرار احكام على مجموع الاضطرار لا يكون احكاما على مجموع الاضطرار

الاخص في تلك اولها في مجموع الانسان حيوان او مجموع حيوان الوصف الوصف
 لم يلزم ان يكون مجموع افراد الانسان كل فاما اذا عينها الكلي فالمقايير هي الكليات
 والاصغر والاوسط والحكم المتخالفين هو ان يكون حكم على الاخر قولنا الانسان
 حيوان بالحيوان جنس حد لا يلزم النتيجة وانما لو اعيدنا المعنى الثالث متعدي الحكم
 اليه لكون الاصغر هو الانسان والاولى هي الانسان فخرج المطلاع فيحصل الاستدلال
 وليس بهذا ان بيان الكمية في هذه الامور هي المهمة الكلية في اولى الشرح القديم
 حيث قد اقول ان الانسان في مفهوم مجموع الانسان الذي هو على ما هو
 على تلك المجموعات التفسير فيكون طبيعة الشيء اذا اخذ ذلك المفهوم من حيث المفهوم
 وحكم عليها بخلافه بل المهمة مطلقة واذا اريد به مجموع اشخاص العالم كلها كما هو مقتضى
 كما لا يخفى عليك فاشكروا واقتصر على الفاضل الاحمد على الشرح القديم والشرح الجديد
 بان الحق ان مفهوم مجموع افراد الانسان ككلى لعدم احتمال الشك على وجه الاختصاص
 ولا تنحصر في الشرح على الطبيعة لجواز الزيادة والنقصان على غير مقتضى مقتضى
 جزئية فان الحكم على كل واحد من هذه الطبيعة اقول وبه مستعين على عرا والشان

القديم مجموع انتهى الى العالم كلها الممتلئة بخروج من التوجه الى الفعل الموجود في علم الباري
او هو الذي هو ذلك انما يختص واحد هذا ما يحظر بالبال وربي تعالي اعلم حقيقة الامر
مقابل الحقيقة أي يعني لا يعني في ما يكون وصفه المعنى ان يكون خارجا عنه فقط بل
بمعنى ان لا يكون حقيقة عينه سواء كان خارجا عنه او جوارحه داخله فيه حتى لا يتقبل
مثل قولنا كل ناطق انسان قد يدخل في الشق المفعول بان المراد من ان لا يعني به
ما حقيقة كانه كانت او ناقصة ما حقيقة او مثل كل انسان حيوان كذا بالعكس
اي ما حقيقة فلا يتناول كل كاتب ان حقيقة الاوسط او هذا على الشق الاول للمتن
فان حكم ثبوت الحيوانية على ما هو حقيقة الانسان في قولنا كل انسان حيوان والصغرى يعني
قولنا كل كاتب ان لا يدل على اندراج ما حقيقة كاتب الانسان في الجملة اي ان يكون الانسان
حقيقة او وصفه فلا يكون في صورة كون الاوسط اي الانسان وصفه ما حقيقة الكاتب وذا
فيمسك بالارتم من الصغرى فلا يتعد الحكم لان ثبوت الحيوانية ما كان الا ما حقيقة الانسان لا وصفه
لان ان قس عليه ان كان الحكم في الكبرى مختصا بوصف الاوسط قد يكون اعتبارية
وهي الاخرى التي يكون في وجهها خصوصية باعتبارها مقابلة كما حفظ فقط واخذ الكل

لا يعمل بالاعتقادات التي تقتضيها الذات من حيث هو من غير ان الطبيعة تتكلم في كل العقل
فقد قالوا ان الاعتقاد الاول في حق الطبيعة هو ان لا يكون له اعتبار في كل مرتبة التفكير
من حيث هو في الاعتقادات اليه الي ان يتجلى في الطبيعة التي هي في اعتقادها هو تقديرها في مرتبة
التفكير من مفهوم من المفهوم كان من باب الطبيعة التي هي في اعتقادها هو تقديرها في مرتبة
وهو الذي حيث انتم في ملاحظة العقل يحس من الاعتبار انه وليد تلك كل كلى نوع بالقياس الى حقيقة
بعض الشئ اه قالوا حصل الاعتبار والذي خصوصية بمجدها اعتبارا ولا يكون له حصول في الموضوعات
الجزئية ولا في ان لا غير متبادر وان كان حسب اليه باقية العلوم المجردة والاعتقادات والظواهر
التي هي حيث الحقيقة والنوعية والاعتبار ما هو مقابل ذلك بل ما ليس تقابل من الشئ ايضا
الا نفس الاضافة او افعالها فانه يحصل في القوة نوع الطبيعة واختلاف
الخصائص في نوعه فيقوم بحسب اختلاف ما انضمت اليه الطبيعة من خصائصها لعل العمل
من النقص منها مقابل الاشخاص اي لا يكون التقدير في اختلافه من حقيقة والاعتقاد
في التقدير يحصل في الحقيقة كذا كذا في التقدير في حقيقة الفرد لا يخطر بالبال من العلم
بحقيقة الحال بناء على ما سبق في القول بان الحكم عليه الوجودات الخاصة

سب

والفاسدة وانما المخصص من الافراد الحقيقية وقد عرفت ان المخصص من امور الحقيقة
والخاصة المصدر يكتسب بها افراد المخصص والذي ما فهمه الموجودات الخاصة هي
والخاصة المخصص من الافراد هي التي هي على اي حال المولدة ذلك الشيء
اي الشيء الثاني الذي يحمل عليه الشيء الاول لا على بدهاء وقد ذكرنا من المبررات وجبت من قبلنا
يقول على وجوده في حكم بان الاول يكون على كل حال موجودا في المثال فان الشيء لا الا كان فيه
اللون الابيض كان في جميع الامور التي يقال على لون كليا ووصف به اللون وصفا
عاما والا كان الشيء باص ولم يكن فيه لون وكان ذلك البياض ليس بلون فليكن
حمل اللون على البياض كليا بل اي شيء وجدت فيه فهو معرض عن المعارض فهو مجرد بنسبة البياض
التي يوصف بها ذلك معرض وصفا كليا بل هي نظير ما هو له بالنسبة الى المعارض المشخص
والمنوعة بما هو حيوان فقط اه الذي هو وسطه الحيوانية فان الحيوان عام وحيوان
عام اعتبارا من الحيوان وهو متوسط لا يشترط الخلط والتجريد فلهذا الحيوان اعتبارا من وسطه
الحيوان لا يشترط الخلط والتجريد اعتبارا مخصص فليكن الاوسط اه قال باقر المصنف
وبالحقيقة ان بدهاء الى ان الطرف الاكبر عمل على بعض من الاوسط وعلى بعض الذي

٢٩
 ٢٢
 البعض الذي لا يحمل على الطرف الا صغر قيل لو انتمش فان الات ان الحيوان انهم من
 الحيوان الجنس لهم الجواب حبيب بان حاصل القاعده ان شيئا اذا حمل على مفهوم
 يلحق بصدق افراجه هو حمل هذا المفهوم على احوام حمل هذا الشيء الاول على الثالث للاندراج وهو
 نعمنا طهف فلا اندراج فلا يلزم الحكم الاول على الثالث وكذا لو قيل الات ان الحيوان
 بالجنس هو جنس كذب البحر اعني قول الات ان الجنس لم ينفع الجواب حبيب
 يتمتع صدق الحيوان الجنس على الات لان ما تقر بان الجنس بالصدق على الكسوة المتجاذفة
 فتعناه ما يصدق نفس حقيقة عليها لان الصدق معروف ضا يوصف الحسب بما قيل منه
 مستحقين ويمكن ان يقال معنى الكبير ان الحيوان الجنس فهو مطلق الجنس فعلى ما يصدق
 ان الات ان الذي هو فرد من الحيوان الجنس فهو من الجنس فلا عار في ان او اصدق في هذه
 حقيقة الحال وهو اعلم بالمال واشيخ ملا وجده وبنو ما قيل ان هذا حسب اشيع المضال لكانوا
 عن مخالفة ما هو خاطئة اه كذا في الحكم المستدعي لو ان من قوله يمكن ان يكون
 الاسكان العام فهو باطل يصدق قوله لا شيء من هذه المقدمات ان الضرورة وان كان
 المستدعي في هو ليس هو شرط في الحكم لان مراده الاسكان العام في الشرح القديم

جعل المراد بالمكان في بالامكان في نفس الامر ان لا يكون الكل في نفس مفهومه انما هو مفيد
عليه وان امتنع ذلك بالنظر الى كون الفرد محال في الواقع فيستعمل نحو كل شيك بالمكان
اقباله امتنع قال ذلك الامكان لا يقتضي اسكان وجوده الا في مفهومه انما هو مفيد
فما كان له بعد العلي سلبه تعالى فيه انما هو ان لا يكون له الوجود الا في مفهومه
معبر في تعريف الكل من تجويز العقل فيلزم ان يدخل فيه الحقائق الموجودة فان
كلية الحقائق لا يفرضه بالنظر اليها وان اراد عدم الابداء في الواقع بالنظر الى مفهومه
مفهوم التشريك الباري آتب عن الصدق على شئ في نفس الامر فلا يشمل هذه القضية
وهي منسأة لك فساد ما قال بعض الشراح المراد بالامكان الاسكان بالقياس الى ذاته
فلما تاني لا امتناع في نفس الامر في القول المذكور لان اسكان منها بالنظر الى نفس مفهوم
فان ليس مفهومه للوجود بالصدق بل الحق ان هذه القضية سارية لكانه تحقق امتناعه كما
ما قل وجب تعيينه عند التشريك الثاني والمراد عدم الابداء في الواقع بالنظر الى مفهومه من جهة
الامكان المفهوم وامتناعه وحل من قال بالامكان الاسكان بالقياس الى ذاته
هذا اللفظ يعني يمكن بالقياس الى ذاته الصدق كما هو شأنه على الوجود

والقول يكون القضية سالبة خلاف الظاهر وما يخطر بالبال وانه تعالى اعلم بحقيقة الحال
معرفة الصورة انطوية اه قيل المراد بالانطفئة ماوة انطفئة وهي الخفية الخاصة بالمتن
لما في الخارج وهو المستفاد لان انية فيعلم ان يدخل في الاك ان هي ليست حيوانا
فلا يصح ق كل ان حيوان اقول وبسبب تعيين المراد في ظاهر ومع ذلك لو قيل
لان الاول ان افعال الانطفئة لان الظاهر ان المزاج الخاض ولا يبقى ايضا عند حلول
الصورة لان انية لان الصورة انطفئة كان حافظه له فاذا اطلق لطل ذلك المزاج
كما في القضايا البديهية اه مثلا قواهم كل زوج فهو قسم للتساويين فان قيل ليس
كل ما هو متصف بالزوجية في الخارج فهو متقسم للتساويين بل كل متصف بالزوجية
بالفعل بعد وجوده الخارجي والفرض فهو متقسم بالتساويين علي من رجع اليها اه
قال في الاشارات او قلنا كل ج ب يعني به ان كل واحد واحد مما هو متصف ب
ج وكان موصوف في الفرض الذي اد في الوجود الخارجي وكان موصوفا بذلك وايضا
غير واهم على كيف ما اتفق فذلك الشيء موصوف في ترتيب قال في الشفا فان قولنا
كل ابيض لاني فهم منه البتة انه كل ما يبيض يكون ابيض بل كل ما كان موصوفا بالفعل

بأنه نفس كان وقتا غير محلي لوجودها او لا بعد ان يكون بالفعل فهو الفعل ليس
فعل الوجود في الاعيان فقط فاعلم ان الموضوع ملحقا اليه حيث هو موجود في الاعيان
ولا صفة على ان يكون شي في وجوده بل من حيث هو محقق بالفعل موصوفا بصفة
على ان العقل بصفه بان وجوده يكون سواء وجد اول وجوده فيكون قولك كل نفس حيا
كل واحد واحد بالوصف عند العقل بانها جعل وجود بالفعل انما هي نفس ذاتها اي
وقت كان بسبب النزاع الفعلي اه انما قال بسبب تنوع تفاريج في التدريس وهو فرض
المتفعل لاختلاف الاحكام الزمان فقلنا انها لا تختلف بينها لما كان محتملا
واحد الا تفاريجها الا باعتبار فرض العقل لا يصح فتمت الاختلاف للاحكام النفس
الامرية الواقعة التي ليست وجودها على مجرد الفرض كما شئت لافعية الصغرى اه
فانها لو كانت ممكنة لم تعد الحكمة من الاوسط الى الاصغر لان الكبرى يدل على ان
كلها هو اوسط بالفعل محكوم عليه بالاكثرة والاصغر ليس محابوا اوسط بالفعل
بل بالاسكان بخلافه يبقى بالقيمة مخرج الى الفعل فالحكم من الاوسط اليه اعلم
بما في الشئ واما عند الفارابي بالكبرى يدل على كل واحد اوسط بالاسكان محكوم عليه بالاكثرة

فمعدى الحكم كماله نحى وعدم انعكاس المكننة له لان مفهوم كل سبب لا يمكن ان يكون
ان كل ما هو سبب لا يمكن ان يكون انعكاسا له لان ما هو سبب لا يمكن ان يكون
ان يكون سبب لا يمكن ان يكون انعكاسا له لان ما هو سبب لا يمكن ان يكون
مفهوم الاصل كل ما هو سبب لا يمكن ان يكون انعكاسا له لان ما هو سبب لا يمكن ان يكون
المراد من الوجود وجود الموضوع والموضوع ان يكون عرض الوجود للموضوع بدون سببه
في العرض والعرض ان يكون هو سببه في العرض في محل الحيوان له في الشرح القديم وغيره
ان المحل القوي هو الذي كان في القبول وقد فسرنا الصورة العلمية في المحل الحقيقي الذي يقبله
نفس شئ في الشئ وقد يقال المحل القوي في الحقيقة الذي يقبله مصداق ذلك الشئ هو الذي
وقال المحل الملائمة في افق الميسر وهو يفسر اعطاء الرسم الحد اقول فيه تعيين المقاسم
والعرض لا يمكن بذلك الاغلاط لانها بالذات اما ان يكون المتغاير ان موجودا لوجودها
ما يكون وجودا احدى الى الآخر في العرض او وجودا ثلثا لا سببه في العرض وتفصيل
في الشرح عن قريب كل العرضيات اه لانهم قالوا الجنس بالنسبة الى الفصل عرض عام
والفصل بالنسبة الى الخاصة انهم اذ كان النوع عبارة عن الجنس والفصل موجوده وجودها

للنوع والفصل انه لان النوع والفصل خاصيات للجنس لا يكون وجوده وجودا لاشياء
 اخراج عنها الى الباقيين لان الجنس عرض عام للفصل والنوع خاصه كما بالحقائق
 لان الفرد هو المسمى او في اقاير بوجوده لانه لو لم يعتبر الا في الحكمين العوارض علاقته مع
 بذاته مع عدم اعتبارها في اوان بان مع بوجه اتحاد حقيقة اياه لانه جعل اتحاد الفرد
 مع الذاتيات اتحادا في الحكمين الذاتيات موجودة بوجوده وفرد بالحقيقة فظهر ان اتحاد
 في الحقيقة ليس اتحادا ذاتيا وكل فصل العرضيات موجودة بوجوده لا في العرض لكون العرض
 محمول على الفرد بالعرض فيهم اياه اشياء الى ان يدرك لك غير محمول لانه لم يدر في
 تلك الذاتيات اولى ان ذلك لك نكك ويره اوبه يملك التي كنافيه فان في مسكنا
 في محل المسامات دون ذلك المسكك لم يدر على هذا ان في الوجود متوسط على
 تلك الذاتيات لان الوجود الحق القايمة بانه عن ذاته فيكون كل الموجودات موجودة بوجوده
 واحد وذات واحدة ولذات الاتحادي يملك الذاتيات اعتبارات كما هو ج با حجاب
 في المذهب ايننا على هذا اي الاتحاد بين المسمى والمقابر في باطل الالهية
 وحدها في هذا ملك عرفت ان الاشياء في شيعي في المذهب في الوجود فياوت في

اصلا له لانه انما عرض الوجود لجميع الابدان اعتبارا من حيثها في الخارج هي تقييدها له لان الوجود كما
عرض للجنس باعتبار الكلا مع الفصل والذوق كل عرض لهما باعتبار اتحادهما بالجنس قوله
بالعرض له لان الانسان لا يكون موجودا بالوجود الا باعتبار انسانيه الانسان سمى بوجه العلوم
الادبيه بناء على تصحيح الجبرسات ثم صرح قواعدا عليها واما العلوم العقلية فبناء على البطلان
للكلمة المقيدة لاحكام الكلمة المحضة في جميع الاقران فلا لم يوجد ذلك الحكم في فرد لم يرم بنفس
لديله العقلي الحقيقي واما الفصل الجبريات فديله على ما يتخلف احداهن الاخر كما شري
الفوق من السوء من شئ اه كانت نزاع الاكواب والاضاحك من الانسان
او المهورات الاشرعية الاخره معطوف على مشتقاتها فان المستفاد حصلت لهما
العلاقة من جهة علاقة المبدأ او العلة اقوى ان المعاول وكل الوجود الخارجي كما للمبدأ ولا
للمتضمن اقوى ان الوجود الاشرعي كما للمضمونات الاشرعية عسير السه قال الفاضل
بالحال بغير العلم لا يخفى سخافة طالع الملل بالعرض ليس عاره عن الانتزاع او الانضمام
بوجه علاقة خاصة بها بنسب جودها على ما اشرنا اليه في المعاول في المبدأ فيكون المستفاد
نوقا منه المبدأ او انتزاعه اماره تحقيق تلك العلاقة اين مشتقاتها وانما تحققت ان

ليس ثمة لبدا والاشتمال في فرق وان لا يشترط شي كان مشتقا علمت ان لبدا هو اصل
نسبة وجود موضوعه الى ملاك سببه او اصله لم بالصواب اقول في سبب ان الشرح
باجعل الحمل بالعرض عاره من الاشتراكية او الانضمام الى جملتها علاقة فلا يشترط ثم جعل الحمل
مختار من ان يشوب الوجود الذي للشيء الغير باعتبار علاقته كما جعل الشرح وان كان مجمعا
لكن لا يصلح ان يدعى ذلك للعنى من كلام المصنف لان المصنف ما جعله لبيان جعل
مصدرا في ذلك للعنى اعني لا تاخا وكونه ما جعل الحمل علاقته خاصة غير متبادر من كلام المصنف
بل المتبادر من كلامه ان الحمل صفة في النسبة بوجود واحد مما الى الآخر واحد الصفة غير متبادر
غير متبادر ثم ان ادعى ان يقال قيام لبدا واشترطه سبب متحقق الحمل اعني لا تاخا في الاشتراكية
وهو في نفسه قول للعرض واذا تحققت اه لا تحدى لان الشرح يقول ايضا ان لبدا هو اصل
الحمل لكن مقصورا انه يلزم من القول بان اشتراك الحمل الاشتراكية على المبادى غير علم ما ذكره في الفصل
في كلام الشرح والمعرض وانما فاعترض الشرح وهو ان الحمل لا عادى في الوجود مسوده
كان بالادوات العرض وهو لا يوجد الا في المستقات دون المبادى ليس انضمام بل لا
وانتم ما في قول الشرح في الاصل بالفرق غير مسلم لان انضمام المبادى لا واشترط لهما

انما انتزاعها سبب ان تمام المشتقات من تلك اللفظة ما يخطر بالبال ودرج العلم
 حقيقة العلم قوله سبحانه اريكم بين يدي من الكثرة بان يلاحظ بلحاظ واحد
 فلا يكون تعدد بالاشتغال والادراك قوله حيث تقيده اذ حتى يجعل الكثرة في
 المدرك ولو بالاعتبار قوله قد لا اراه حتى تكثير المدرك بالاعتبار فهو سوى اراه
 لانه ح يدخل السمع في الثالث قوله ضرورة الاقتضار الملل الاثنية ولذا اجمعوا
 لعلانه قوله سمي مقيد اذ لانه لا فائدة في اثبات الا ان التقيد بالاشتغال قوله
 الوجود بهذا الية اذ فان اثبات غنية الوجود والية والوجود الواجب الى
 تدقيق النظر والبرهان قوله التفاضل من نفس واحدة ولا بد من التفاضل
 يتحقق الطرفين وتتحقق القضية قوله لانه ما يوجب اليه التفاضل
 هذا ايضا قال الفاضل عبد العلي هذا غير مدبر فان القضية لا بد منها من الاشتغال
 الى النسبة وهي لا يفتقر اليها الاشتغال الطرفين بان يكون اواسطين و
 عود الاشتغال اما فيجب ان يكونا متقنين حين تعقل النسبة
 ولا يحتاج في الواحد المحض بالضرورة واما ان النفس لا تفتقر في ان

واحدان ادين فليس ينال الاصل وجود المدين يدل على خلاصه هذا القول
نستعين ان اراد من قوله يجب ان يكونا متعينين في ان واحد من اقل الشئ
فذلك يبطل الحمل كقائل ان شئ وان لم يكن ان يكونا متعينين متعاقبين
فذلك يمكن في الشئ الواحد ايضا واما قوله فليس بخلافه فقيه لان لاكثر احواله فقيه
الا فاحسين اليونانيين قالوا انهم مع اكثره والاسلام على العلم باصوله واليه المرجع
الكتاب قوله صحيح والحصول انما يثبت قيديه من الحمل او غيره العقل
بما عينه قطع النظر عن القيدين وهو علم بذات الصدور واليه المرجع المرجع الا
قوله فردا او سورا كان فردا حقيقة او اعتبارا بقوله وما في قوتها اه كالملة فلما
في حكم المحصورة الخيرية على كلامنا الاصل طين فان تلك القضية هي التي في قوة
المحصورة والاضم مما هو فرد لان ان فهو فرد للحال قوله على الاصطلاح الاول
لان ان فرد من النوع وليس بمحصورة ولا في قوتها بل طينة فذلك يكون متعاقبا
على الاصطلاح الثاني قوله قيد لقسم اه الحمل المتعارف فان قسم الحمل المتعارف
الذي هو المقسم فالاحصل ان الحمل المتعارف يقسم الى كل متعارف بالذات

بأنه ذات والى محل متعارف بالوضع فيتحقق في المحل الأولي لأن النفس
الوضع فيه كان في تحقق المحل فيلزم أن قسم أحد المتقابل قسم المتقابل الآخر
يلزم عموم القسم من القسم أحد هذا والله تعالى أعلم بحقيقة الحال قوله حقيقة المحل
والتحقيق في المحل أنه ذات إلى المحصول والاضافة ذات إلى
الوضع قيل وهو لا يختص بالمبادي بل يجري في المستعان رغم قيامها
لوضعياتها إلا أن هذا النوع من القسم مناط محل الوارة باعتبار اشتقاق
باعتبار آخر فإن كان الكائن مثلاً إذا اقتضى شرط شيء كان محمولاً هو
إلا إذا اقتضى شرط لا شيء محمل بالاشتقاق بخلاف قيام المبادي إذ هو
المحل بالاشتقاق فقط لأنه لا يقضي إلى الاتحاد كالاول والمحل
في زيد فقال بالحقيقة هي الاضافة بين المال وصاحبه لا المال الذي هو
غيره حال قوله باعتبار آخره فلم يوجد بين المعين من جامع مشترك فيكون
اشتراك المحل باعتبار معناه الشك معناه كذا في الشرح القديم لقول الظاهر
من كلامهم أن مناط المحل بالذات أن يكون المصادقة نفس الذات من

حيث هي في ذلك الموضع ان يكون مصداقها لا يوجد كون
ذاتيا او عرضيا كما ذكره المصنف رضى الله تعالى عنه في كتابه اذ ان الموضوع لا يمكن ان يكون
على موضوعه كمال مفهوم الموجود على الواجب تعالى عند الحكماء مع ان ذلك
المفهوم لا يشترط ان ليس نفس حقيقة الواجب التي هي الواجب هو هو ولا ما
يتقوم به تلك الحقيقة الا ان يراد بالذاتى ما هو المحمول بالذاتى والوجود
ما تجلوه قال الفاضل امد على هذا ما يظهر من كلام القدم فانه قالوا ان
مصدق الذاتيات نفس ذات الموضوع من دون حصة زائدة على
العرضيات ذات الموضوع مع حصة زائدة وقالوا هذا هو الفرق بين
الذاتيات والعرضيات فالقول بان الكل بالذات ما صدقه نفس الذات
سواء كان المحمول الذاتى نعم يرد على مفهوم النفس بالوجود بالنسبة الى الذات
فان مصداقه نفس الذات مع انه عرضي فلا يتوهم ما يتوهم يحتاج الى بعض
اقول ويستعين على ذلك من قول فويلم ان يكون مصداقه نفس
ان يكون المحمول نفس ذات الموضوع بان يكون فيه او غير فيه فلا خلاف

فلا اختلاف لا موجود المصدرى بالنسبة الى الوجود كقولنا كل شئ من الوجود
 تعالى وادعوا لغيرهم في تعريف الكل في ذاته وبعيد الوضع وراوهم في ذاته
 انما شيان لا سيما على علاقة الغزيرة ليدل على طوره النقض باور الجسم متصل
 قال بعض الشرح اقول الاول تعين لكل التعريف واثباتي الى الحال العكس من
 كل الاموريات ليس كل وقد يقال لا تكاد بحسب المعهود في اجزاء الجسم من وجودها
 كما في تعريف شئ من الكل وليس وجود الكل عاقل عنه اقول وبتعيين
 نوع النقض الى زيادة اقية من دفع كما قيل ان الغزير لم يقسم الجسم بل هي اقية
 من وجوده فليس بها اعتبار ان هناك اقسام وحيث لا وجود من وجودها كل فلا تكاد
 المحل لا لا تملك كل لم يصح ان يعني ان الموضع بعد المحل في حاله ان نقض
 واجب الصدف فلولي وجود الموضع وكونها ما خزان تعريف مطلق الكل في نقض
 وجوده في الشرح الجديد عند خصوص ما لكل الشرح اقول وبتعيين المكان
 تعريف مطلق الكل كافي ايتين وحيث فانها ان قول الشرح الجديد ليس بجوابها
 ان لا يادى من السس بالثبوت بالبرهان عليه اذ اى على الشئ فوسنة اذ اى من

افتني في الشيخ القديم هذا الكلام اي مرض الشي يستلزم مرضه المستلحق
 القول متلهاض المحكي في قولك المحرور خاص ولا يوضح المحرور الذي يستلحق
 ما يقال المحرور قول وبه يستبين بكم ان يقال المحرور قول اي فيضاني قد اقول
 محرور ان لم يكن على احدى امكن صدور الاستحقاق فيه مكر السبع فربما يمكن الثاني
 لا يحل على انفسها قوله هو خلاف للمعروض اذ في الشيخ القديم وفيه ان لا نسلم ان صدق
 المستحق على المستحق يستلزم مرض المبدأ والمبدأ ان كان حل والحال متلا على الصالح
 فان الكفاية غير عارضة بقول وبه يستبين ليس في صدق المستحق على المستحق
 حل الشي على نفسه بل صدقها على شي اخر ولا يبرر شي اذ في المحرور المستحق الاول
 والمستحق اذ في المحرور المستحق الثاني وانما قال لا يبرر شي لان المستحق اذ في
 البرر شي يكون ساهدا عند جلال العقيد ثم يمكن ان يقال ان كونه كالمقال مبرر
 يقال ان التوكل سريع اي باعتبار كونه فان مرض الشي بمرضه وانما يستلزم مرضه
 المستحق لمرض الشي الاول المستحق الثاني الذي لا يستلحق كذا يمكن ان
 يقال المستحق ذو المبدأ المستحق ذو المبدأ قوله على المعروض اذ في المحرور

عروض ما قد اشتق نفس الشيء مستلزما له وهو ^{الاشقاق} بالاشتقاق واما
وما قد اشتق الذي هو المبدأ من ان المشتق فيه العارضة لتبقى الدير
بجزء الشيء يوضح المبدأ الذي هو مشتق وتبقى فان التفسير يحصل بها فاما
قد تجاوزت ان كانها فيصدق الكل جري لان نفس الشيء من الشيء والجزء
فمن الشيء الجزئي هو صادق لان مفهومه كل ومنه انما يخرج ان عدم المطلق
ليصدق عليه لعدم المطلق مع انه يقضي به هو يوجب عدم الصدق فيها تراخ لان
الصدق لا عدم على عكس صدق من فاشي انما يوجب التناقض والكل بالذات
قوله ما في المناسبات او الكل يقضي له بقاء الاتحاد والكل يقضي ايضا
من حيث تحقيق الكل فوجه يقضي به وهو بالكل اذ لو كان هناك اتحادا للمع
فما قال قوله مثلا وهو قول مطلق لا يتعلق بالقول قوله انين او تكون متفق الكل
الشيء فيكون الشيء الواحد الذي هو الموضوع والكل اثنين لاحد لا تقار
الكل وحدة يكون التفسير ان معنى الكل والموضوع شيئا واحدا فهو الكل
المستعار او ما عني بالكل لا يمكن ان يكون له الا ثوب لا شيئا اخر فلهذا

فلا لا يحى وقد وجد الموضوع في الكلام لا يحى لان تناقضات الكلام قوله وقد اورد في ذلك
الرفع بيان المصدق قوله وانما لا يكون مصداق الحكم منها مطابقة له
الحكم منه فثبت ان لا يتعارض نفس الموضوع فقط وقد يكون الموضوع في الجملة لا يحى
ايضا لا يحى الوجود على الكثر قوله فاما بالموضوع اذ كان في الوجودات فينبغي ان يكون
المصدق والموضوع مع القوام المعنى هو قوله في الوجودات فينبغي ان يكون
المصدق منها الموضوع من حيث انفق قوله ولا سيما في قوله والمصدق
فيما ارى في الاضافات الموضوعات وقرنه بانها على ان لا يكون في
وقد يكون المصدق والموضوع مع مقابلة الامر في الوجود والعدم المتين في
كافي الا يمكن ان يكون متعلقا او متعلقا صانعا بالقرينة او التورية فلا
كافي لعدم اللطائف قال باقر العلوم اعلم ان مصداق حمل الشئ في قيام
الشيء لا يانقسه وهو قيام غير حقيق بوجوه عدم القيام بالغير كافي الحمل الشئ
الموجود على الراجح تعالى هذه او بالموضوع الغاية او بالانفصال او
وجوه على ما لا يشيخ الاشياء المعنى بالمصدق الذي هو من ان يكون كل صانع

٢٧
 حتى انكلا عنه او بدفته كافي حمل الان ان هو لا يحل ان يحل انفسها وحمل الوجود
 على الهيئة المقررة ما يحل اوجبه الاستناد الى الباطل حيث لو سلمه او تعبدت
 منه لهداك كله فاقصد ذلك قالوا انتهى اعرض في الشرح القديم عليه بانه
 لا يبعد ان يتوقع من التعريف الوقاية ان يحل بجهة الوجودية الصورية
 لا بالواجب والى كسبة الانسانية الى الانسان من غير فرق فاقول ان قيام الوجود
 بواجب تعالى غير حقيقي وقيام الان بجهة بالان ان حقيقي ليس اسديرا قول
 بنسقين ان ما قرأنا معلوم حمل الان بجهة من قيام الان بجهة فليدرك في الاول
 قيام نفسه فيكون الموضوع نفس البدر لا يكون موضوعا قايما بتغيره فافرق
 على بانية على رتبة ثابتة اي تقريرا وان رأت ترادف التقرر والوقاية و
 يتحقق بالوجود اذ بانه لا يتحقق بغيره ههنا لانه اذا كان ثبوت الشيء شيئا
 وجود الثبوت لكان الان موجودا او لا واذ قيل ان الان موجود ثم
 اثبت بها وجود فلان ما تقدم انشئ على نفسه اذا كان الوجود المحمول ثبوت
 اثبت له ان وجود الان لا يحد لا يكون شيئا بحد وجودات هذا اذا كان

الوجود المحال ووجود الشيء كاستغنايين واخرى وكلام في الوجودات المحال
بعد اخرى على الطريق المذكور قوله الضرورة او ما يصلح ان يكون تنبها عليه
ان الوجود ذكره اسما في المعنوية انما يميزنا التقيد لا مضافا الى
كما تقر فان كان الاضاف والموصوف شيئا واحدا كيف يتحد المعنى المصدر الذي
هو الوجود فياخرن فيه وما يشي ان ما يتيق به في رضى النقص ما كانه افاضل
وبعد و حال لغوهم ان ليس في المادة المفردة شيثوث شئ حتى يبرهن
بل انها ثبوت شئ فقط قوله من فروع جعل البسيطه كاسي قوله اولاد
به من كلام غير الحق وظهر جوابه ايضا كلام الله تعالى محمد الاسلام اذ ياتنا
اعراض ان رج قوله طقاره فان التقرر والوجود عند شئ واحد كيف
يقول بغيره احدهما دون الامر فانضج ما في الشرح القديم يقول بزم لم
يجعل البسيط يكن الا شئت بالفرقة بالقياس الى التقرير وان كان التقرر
والوجود عنده في مرتبة واحدة بنا على ان لم يمتد الربط الا كما يتيق
لقد تم الموصوف بالذات ان كان يجب فخصص الطرفين قد لا يجتو

لا يتحقق الفرضية بالقياس الي الوجود بل بالعدم
 من الفرضية بالقياس الي الوجود بل بالعدم
 في رفع ذلك لان الفرضية لا تنفي شيئا فلا يكون القول بالوجود تنقيحاً على الإطلاق
 بل هو في حد ذاته التوجيه بانسب عبارة صاحب الحق البين قال كنه الفرضية مطلقاً
 انتهى فانه تلخيص ذلك الكلام ان الفرضية لا يصح في كل صورة بل يصح الاستدلال
 في جميعها وليس كل من الرباط لا يجالي محول في ثبوت الوجود او انقراضه بل في
 صورة ثبوت الشيء نفسه وثبوت اندياته او غيرهما من الوجود على حقيقة الحال هو الاستدلال
 قال الانفاصل بعد العمل سلبه السلب على انه نقل عبارة السيد ولا يفتي بانفسه انفاً لان
 الفرضية عبارة عن العاقلية ولا يعقل كون المطلق معلوماً دون الخاص انتهى
 ليس قولهم ووجه استيعان ان المطلق انما للبيان ان المطلق الذي هو الان ليس معلوماً
 للمطلق قوله في الخاص انه قولهم ووجه استيعان ان التام لا يحكم بذلك مع فاق تفقير
 لا لمطلق تحقيق في الوجود لكنه الكثرة والصدق على غير ما يقتضيه الخاص ليس
 قوله والاكثر من اجزاء الخاص ان عدم هو المطلق المقتضى الاستدلال قوله مقتضى

طبيعة الربط لا يحال في نفسه فلا بد ان يكون ان يقال الوجود في المشهور عند البسيط
الاعتراض لان التامل الصالح في طبيعة الربط يقتضي ذلك فله واما قوله
يتضمن بانه عرض السيدان طبيعة الربط لا يحال يقتضي ان التامل يقيم عند التامل
يحول البسيط يقتضي ان يكون طبيعة الربط لا يحال فمرعا لتقرر ما تضمنه طبيعة الربط
يكون على هذه الاشكال فليس من فروع الجمل البسيط اه اي هذا القول لا يصلح اه عند
التقابل ما يحول البسيط فذلك ان قتاله يعني منع الغرضه والافضل بالاستمرار
ان كان اموالها فيمكن تجزئته بان المطلق يقتضي الغرضه والخصوصية تقتضي
مقتضى المطلق لا يجب ان يكونا مانعا من واقع فله الى الوجود اه اي على السبب
المشهور اما انما لا يطول على قوله اما اوله قوله كالا حكاية غيره اه فانها
ثابتة لممكن قبل تقرر فلا يكون اه يجب بالنسبة للمكانة الاسود فروع التقرر سلبا
سلبا اه فلا يقتضي تقرر الموضوع لان تلك ثبوت الشيء الذي كاتر لا سلبا
شي من المحقولات واه التخصيص لوجود الموصوف في الذين عند التامل
الموصوف الموجودة في الذين فلا يلزم تقرر وجوده في الخارج وتخصيص الوجود

قبل تلك الامور حتى يتحقق التعاضد قوله ولا في البرهان ارجح انه ثبتت الشئ في تلك
 المقدمات الشئ في تلك المقدمات ثابت وليس ثبتت الشئ في تلك المقدمات
 في البرهان ولا يستلزم بالنظر الى التقرُّر والوجود اقول وبه نستعين اذ لم يوجد
 الشئ في البرهان ولا في الخارج فلم يوجد في نفس الامر فكيف يروض الله سبحانه
 وتعالى في نفس الامر ولا في شئ يكون العروض لان عروض الصفات الموصوف
 بعد ان الموصوف في ذات لا يعقل ودعوى الضرورة لا يسعح ان قلم تنقل
 واخر دعوى البرهان والخارج تقول يتقرر الشئ في وجوده في ذلك التقرُّر فلا
 استغناء عن البرهان والعدل علم بالصواب وعندنا الكتاب قوله من الشئ آة اذن
 الشئ ثابت فهو الاول والامان الكلام كان في الشئ مركباً فله ما هو
 له وان كان من القدر بالانطلاق فيه التحقق بالفعل سواء كان متحققاً او قدراً
 هو كذا ان يتركب المقدر على ظاهره كذا على ذلك على تقديره لا مطلقاً قوله من
 الحقيقة على الاطلاق آة في المشهور شرط كون افراد موضوعها محكماً فلا يلزم
 في الحقيقة ان لا يكون له كمال وجوده وعند البعض الاول لا شرط ويقولون

اشكال شريك الناري في الحقيقة عنده قوله يراد بهذا المعنى انه يمكن ان يقال
بغير الاصطلاح والتقابل يقتضي التقيد بالحقيقة اما ذهنية او خارجية او مطلقة
او الازمان او الازدواج او جملة الزمان او الوجود او السر او على الهيئة او
اي القطع اي بالفعل لا على التقدير مسابقة الصدق او فانه متى صدق الخات
الشمس بالحق فالنهار موجود لصدق النهار بوجوده وقت طلوع الشمس كالظن
او فكيف وقد حكم فيها بالايجاب بالفعل على التاخذ بتقدير ما نسب اقول على
التوقيت او التقيد حتى يكون قد فرض موضوع ثم فرضه في نفسه ثم خصص الحكم
عليه بنوقف او تقيده اي بما ذكر الحكم ان يكون هو الطبيعة الموقية او الموقية بل انما
على سبيل التعلق التام تفرض الموضوع في نفسه حيث لم يكن بالفعل حينه
مستقرة اصلا وعلى بين الاعتبارين فربما يزيل هذه المعضلة قولهم بل
بلغت انه تعالى ان يقول الباعث عدم الاشتغال قوله ولا لا سبيل له
لان كلا الطرفين لا يوجب ظلا في القواعد الكلية العلية قال السيد السبكي
تعالى ينبغي ان لا يثبت ثلث تفاديا احدا ما يكون الحكم فيها على جميع الاغراض

الموضوع فيها كان الخارجيا متحققا ومقدرا كالمتعلق بالاعتبارية وليس
مقتضية حقيقة وإنما ما يكون الحكم فيها محضها بالافراد الخارجية مطلقا متحققا
لقد مقدار كالتصديا باليقين وليس به حقيقة خارجية وإنما ما يكون الحكم فيه
كالاعتقاد المستعمل في المتعلق انتهى وواقف المصنف السيد المرحوم الخليل
في ذلك الاعتقاد كفاية وتقريرا في عدم تغير اصطلاح هذا المصنف في العلم
بالاصول والبرهان واللام في قوله ليقضاه المصدق السلب باليقين باعتباره
افرادا انتهى لم يكن الموجبة الحقيقة من مائة لها مصدق الايجاب في كل باب
افرادا هو هو ملك السالبة المودعة له لعدم اعتقاد السالبة وجود الموضوع
قوله بالتحصينات والبيانات اما الحكم فيها على نفس العنوان الاغلبة من
حيث الاتفاق على ذات قوله من جهة واحدة فقط اه قال تليد السلب
هذا مردود من جتين افتاد لا سلطان سلب المحول من ذات الموضوع
كما يجوز ان يراجع سلب العنوان كسبه والحاصل ان يلاحظ ولا يضاف عند الحكم
ما سلب لا يوجب تحققة ثم لو فرض سوا كان خريا او توصيفا لنم وجود

الاصرف والملازمة في هذا الموضع فمقدار الخطا ما باننا فلا موضع ذلك بعد ان
انقضت فانما يخبر بكذب بعض الان ان ذي راسين كاتب فلوكنتيها
الابنة وجود الموضوع للزم الختم تكذب نقض ايضا قائل فيه اقول به
فستعين عرض الشرحان عقد الوضع في السوالب بقضى وجود للموضوع
فان كان اتصاف عقد الوضع بحجب الخارج يكون الموضوع فيه كل و
الخاتمان بحجب الفرض والملاحظة يكون وجود الموضوع فيه تناقض
باختبار مقدار الجمل لا باعتبار مقدار الوضع وهو تحقق فان مقدار الكل في
المذكورة صادقة باعتبار استقلال الموضوع والخاتمان مقدار الوضع بسبب
وجود الموضوع كاذب ولا متضايفه فيه فان التناقض ليس في تنكس
العقدين التقريرين على ان مقدار الوضع في كلا العقدين واحد لكن
حقى يكون تحقق التناقض بحال قوله لا يستلزم تحقق ما هو مشترك الاربعة
اه اقول وبه نستعين له ان يكون عدم تحقق البارى في الخاتم
مسلم لكنه لا يضر لان مقدار الجمل يستدعي وجود الموضوع اهم من الخاتمان

اعلم من الخلق ما فرضه الله من الوجود من جهة طاعتك كما ينبغي
فقد من الجواب انهم لا يقال التلذذات هي الوجود من الوجود
الموضوع لانهم لا يصدقون بانها والحاصل انه يلزم وجود موضوع
الانانية من جهة الجواب لانهم لا يصدقون بانها من جهة
الاجاب يلزم وجود الموضوع كالمقال ان المحية يلزم وجود موضوعها من جهة
عقد الكل يعني انه لا يصدق في نفس الامر لا يجوز اعتباره كافي لكونه
اقول وبذلك يتبين لا يصدق بانها فان الظاهر غيره وهو ان الاجاب
لان التركيب التقديري لانهم لا يصدقون في موضوع مع ان ذلك الموضوع ليس له
وجود الموضوع لانهم لا يصدقون في موضوع والصدق اعلم بالصواب
قوله والحق انه فيه فواض لان في الشيء القديم كمن مضى ايضا ذلك قال
في حاشية الهية من اراد الاصلح فليجرب اليها فو ما لم يحكم اه قالوا ان
كما وصف بعد اعتبار الحكم اختيار كما ان الاختيار قبله اوصاف قوس من
رون السوالب اه لان الاختيار من موقوف على وجود الموضوع والواجب

لا يقتضيه كونه في ذاته ^{الشيء} لا يحصل في العقل تعالى ضرورة فالعقل في الحال
ليس له حصول في العقل ^{لأنه} من جهة ذاته ^{الشيء} لا يحصل في العقل
بما هو موجود في ذاته فيكون في نفس الأمر وكلما يكون ملكاً فلو كان له
ففي كون الشيء موجوداً في نفسه ^{الوجود} من الزاوية ^{الوجود} الوجودية ^{الوجود} فلو كان له
الذات في الوجود في نفس الأمر فالوجود ^{الشيء} في الحال له الوجود في نفس الأمر ^{الوجود}
لم يكن مناهضة لكونه في الذهن ^{الوجود} وذكر الوجود ^{الشيء} في الحقيقة والخصوصيات ^{الوجود}
قوله من الاختراع ^{الوجود} هو ^{الوجود} التلخيص عليه ^{الوجود} قال ^{الوجود} اقول برأيه ^{الوجود} ان كل مفهوم
فغيرت ^{الوجود} لغيره ^{الوجود} من ^{الوجود} الاختراع ^{الوجود} اي ^{الوجود} اختراع ^{الوجود} احد ^{الوجود} مفهومه ^{الوجود} اول ^{الوجود} مختص
فمفهوم ^{الوجود} فلا بد ان يكون ^{الوجود} انما ^{الوجود} له ^{الوجود} كل ^{الوجود} اي ^{الوجود} اقول ^{الوجود} لا ^{الوجود} يستقيم ^{الوجود} ان
الكلمة ^{الوجود} منوعة ^{الوجود} فان ^{الوجود} المفهوم ^{الوجود} الذي ^{الوجود} تحدد ^{الوجود} وتخصيصه ^{الوجود} بالاختراع ^{الوجود} يكون ^{الوجود} يشوب
المفهوم ^{الوجود} بالانساب ^{الوجود} ذلك ^{الوجود} الاختراع ^{الوجود} فانه ^{الوجود} اذا ^{الوجود} لم ^{الوجود} يختص ^{الوجود} مفهوم ^{الوجود} فان ^{الوجود} المفهوم ^{الوجود} فما
ثبت ^{الوجود} له ^{الوجود} المفهوم ^{الوجود} فخلق ^{الوجود} الاختراع ^{الوجود} وان ^{الوجود} لم ^{الوجود} يكن ^{الوجود} بالذات ^{الوجود} لكن ^{الوجود} لا ^{الوجود} يكون ^{الوجود} له ^{الوجود} شيء
يشوب ^{الوجود} المفهوم ^{الوجود} بالمفهوم ^{الوجود} في ^{الوجود} الوجود ^{الوجود} في ^{الوجود} الذهن ^{الوجود} ان ^{الوجود} كان ^{الوجود} بعيد ^{الوجود} عليه ^{الوجود} انه ^{الوجود} شيء

شيء موجود في نفسه قوله نفس الالهة فلا تلك المفاهيم مطابقة
لنفسها المتحركة قوله بهذا المعنى انه لان كثيرا ما يختص بالذهن ادراك على
ما هو عليه في نفسه موجود في نفس ذاته انه لعدم توقف وجوده على اشتراط
بل موجود موجود من انفسه وان لم يخمس فهو وازال الى اي ذال الوجود
النفس الالهية هو الموجود في الذهن فلا هما له اي تلك النسبة الدينية
فتلك النسبة الدينية مطابقة بالكسر نفسها من حيث انها موجود في نفس
الالهة قوله بالاستسقاء مثله بالعرض بالتحال مع الموارد التي هي متغيرة
بالاستسقاء بالذات وهو القدر كاف في الحكم قوله فلا الاشكال انه تقريره
ثبوت شيء شيء يقضي وجود المثبت له هو في تلك القضايا مشتق
وقد اقر بان هذه القضايا متوقفة مع انه حكم فيها على باليس تصور يكون
الموضوع محال وجوب المتن يصلح ان يكون جوابا لثبوت التقريرين
كما يظهر بانامل في عبارة المتن والشرح وايضا قد اقر الاشكال بانه لا بد
في القضايا من صدور كوصف العنوان بالفعل او الامكان وهو قد

ليس شيء في نفس الذات متصفاً بشيئ إلا بما يرى وإجماع التقيين و
يجاب بأن المعتمد في صدق الجمل أن لا يغير العقل صدقه
على الأفراد بعد فرض وجودها فكانت حاله في نفس الأمر ^{انظر} مط
من الاقتصار بالفعول أو بالامكان وهو حاصل فيما نحن فيه من مناقية
ولا هنا كلها فكانت موجبات يجب الحكاية كمن صدقها انتقاداً للمواد
مختصاً بالموجبات وإن كان معارفاً بثبوت شيء بشيئ لكن قد يكون مصداق
بعضها استقار ذلك الموضوع في نفسه كما حقق السيد الزاهد في قيل
الحكاية لم يكن متطابقة المحكم منه أن أريد المطابقة تحقق ما يمكن منه
الاستعمال منها إليه فيما نحن فيه تلك المطابقة محققة وإن أريد كون ما في
الحكاية في درجة المحكم منه ولله فيزور في الدتري انقد استمر السات
البيطة يستعمل في درجة الحكاية على الوجود والعدم والاطمين وليس
درجة المحكم منه وجوداً بالبطي أو عدم كك واليض في القضايا المحصورات
حكم على المطالب في درجة الحكاية بوث الوجود كما وليس في درجة المحكم

منها قد يكون مستبدل بليته فان قيل انما ثبت في درجة العقل
ولو بالعرض فلما ثبت تلك القضايا فزودة حكاية ذلك الثبوت بالعرض
والغير ليس الثبوت بالعرض بمعنى الوساطة في الثبوت في العرض وحده
يرجع الى ان نوع الاتحاد بين العنوان والمضمون صحيح للعقل اسناد
الذي للمضمون الى العنوان فيجوز انظر الى ذلك الاتحاد وان يعبر به
الشيء عن العنوان عليه من العنوان ثم تعبر بغيره انظر الى ان
له نحو تحقق ومصلحة ان هو لا يفرق للمفردات سلب هذه الوجود سلبا
فرديا وذلك المواد من حيث هي اي لا يمكن ان يكون مقبولا لكن العقل
الذي في ما من شأنه ان يتصور كل امر فهو ما يجعل ذلك المضمون منوذا لا العقل
او يدركه ذلك السلب تحريم تلك المفردات وجبات منوات لها وكل تصور
مفهوم لا تتسع وجعل منوات ذلك السلب ثم حكم بالثبوت بها حكاية ذلك السلب
استقانا الى وجه الحكم بالثبوت لا يقتضي وجود الموضع وذلك يستلزم ذلك
بالاستدلال الى صدق الكيفية الا اذا كان حكاية من الثبوت والذاتية هذا

حكاية من اثبوت فلا يثبت وجود الموضوع ولذا قل المصنف ربه وذلك صادق
في انتفاء المورد شي ماني شرح التليد والتمت في تلك العبارة وجوبها محدثه ثم
شرح مولوي عبد العلي فاذن فيه تلك الحدسات مع حدسات اخر فقيل بما
شرح كما هي بالتمام قال ان مصدق الوجبة لا تتبادر في الموضوع والمحل
من غير اعتبار الموضوع المحتر وفرض الغرض بان يكون الموضوع في نفس الامر
بحيث يصح استزاع المحل ومعلوم ان شرط استق الموضوع في نفس الامر لا يمكن
بحيث يصح استزاع المحل فانتفاء الموضوع في عدم نفسه لا يمكن ان يكون مصداق
الايجابي التأكيد ولو كان مصداقها لا يمكن صدق العقيدة ثبت له اذ
وليس العقيدة يشترط عدم المعلوم لان انتفاء الموضوع يصح مصداقا لثبوت
مطلقا ثبوت اي شئ كان ولا يخلو كان كلف لما انسخه الا ضرر محتمل
في الشكل الاول لان الوجبة يمكن ان يكون حكاية عن انتفاء الموضوع
في حد نفسه فلا يلزم فروضه لا مفر الا وسطا في نفس الامر فلا يخلو
في جواب اعتراض عدم المطابقة غير محصل كانه في الحالات المتعارفة

استفاد الموضوع في حيزه فلا يتحقق المصدر بل المصادق مع سلب التحقيق والحكمة
بالثبوت فالتأنيط لا يقدح في نظر اللفظ ولا يتعدى قبيل حال من التوصل كيف
هنا لا تتعدى بين العنوان والمعنون بل لا من معنونهما اذ ليس شئ دينا خارجا
بغيره من الفاخص او من دونه لصدق عليه ان شريك الباري وكيف يجوز ما قل
فلا معنونه اصلا فلا تتعدى بين المعنونه والعنوان اصلا ثم لو لم سلم الاتي فليكن
معن العنوان الاستفاد من نفس اللفظ ان كان ملبا عن العنوان لاستفاد بذلك
لا يصح ان يكون تأنيضا للمعنونات ولا معنوت فلا ثبوت العنوان ايضا فلا يصح الحكاية
بحكم ارجاء اصل اللفظ بل الحق ان ليس بهذه الفهم مورد اصلا انما هي معنونات
من غير معنونه فلا يكون هذا المعنونات معنونه اصلا فكنها باطله وادوار الحكاية
منها من النسبة معقول العقل هذه المعنويات والغير من لها معنويات ويحكم
حليتها بهذه النسبة ويحكم بهذه النسبة بالسيولاب الضرورية البسيطة لا غير ولا يصح الحكم
بالثبوت والحكاية بحال الم تورد في الضامة كيف مطلقا ان القول في صدق
العنوان لا الفعل او الحكاية في نفس الامر في الوجوهات وروى منها الحكاية

وحي بالترجمه صنف الموصوفين استقامت صدق المعنويان ثم هذا الوجه بهند السبيل
ان سلم تماميه الراجح كونه مردد الصنف فان الصنف سرمد على من قال انه موجبات
لا يقضي وجود الموضوع والمثبت بل انه محال للفردية وناقض لثبات الوجود
يرجع الى اننا قلنا قوله الى صدق القضية الموصية انه اى ثبوت المحمول للموضوع
في نفس الامر وكونه ليس الا بالاشتراط فيقولون انضاف الطبيعة قوله او لا
بالذات انه كما هو في شأن تنكروا المسلمين قوله بالذات انه كما في المشهور
لا يخرج ثبوت المحمول اى الاستيعاب للموضوع اى انه فردا كما هو قوله او لم يكن
انه كما يقول الصنف ان الحكم عليه هو الطبيعي في ثبوت الاستيعاب بالطبيعة
انما كان بواسطة الافراد كما عرفت قوله انه لان ثبوت الرسمى ينهائى التمسك
فخرج عدم الموضوع او مستلزم له قوله بما ذكره المصنف انه لا عرفت ان
كون الطبيعي حكما عليه لا يجدي فيقع قوله بالموضوع انه متعلق بوجوده قوله
بعينه انه من قول المصنف قوله وفيه ايضا ان ثبوت الاستيعاب للذات هو
نفسه يقضي وجوده لا نقضها وهو متفق فانهم انهم في الغاية قوله وجوده

فوقه و هو من جنس ان يكون الطبيعة باعتبار ان لا يكون له وجود
قوله حقيقة انه ان الموضوع في الحقيقة لا اخبار ان هو موجود تحقيقا و هو
ليس يتحقق قولك انك الموجود ادى وجود الموضوع في قوله قوله وجودا
ان في الوجود من الوجود ان لا يكون له طبيعة فله يصدق انه و الوجود
ان انقاع السقطين قوله ممكن ان مذكرا باطل فله ان ضروري
العدم اى منع قوله و العلم بخبر ادى و ان لم يكن ممكن يلزم عدم
الاختصار و هو من جنس ان لا يكون له طبيعة فله يصدق انه و الوجود
و لم يكن ممكن قوله كالتقريب في موضوع ادى لا الاختصار في الثالث فله
مستوعب انه يكون خلاف الظاهر و لا كافي السلب من غير فرق او قال
التميز يمكن ان يقال ان جبال ان قابل انما انما حكاية من السلب
اللبس البسيط فلا يتصور ولا يفتى ان انما ادم البنية اقول و يستحق كونها
حكاية من السلب البسيط اليعم خلاف الظاهر قوله مطلقا اى ان
و من خصوصية الحق حتى ان النبوة من حيث هو ثبوت نقى الثبوت

وروينا اليكم فانما اذا قطعنا الطريق لا مخرج لنا فنظرنا اليه بحكم بركته
 خصوصية الصفة اي الاستلزام صارت مانعة عن ثبوت الموضوع فلا يفرق بين
 والرجوع الى الموضوع ان الحكم بجنس البديهة والصدق في العلم بحقيقة الحال ^{الدينية}
 الحال فيكون الموضوع اه اذ لم يكن للصفة مانعة عن تحقق الموضوع فيكون
 اذ لا عليه الجبر في انتفاء الاحجاب وجود المحل من جهة وضع الحال في هذا الصفا
 اصلاح ايضا في تحقق نفس الامور بشارته الى ان امرهم كون الصفة اذ
 هذا المعنى من لان الموجودات قبل الشك في المنة والضعف والزيادة والانتفاء
 كما حقق اليه في الافق المبين قال السكندر بن مهران الاستلزام رفع الذات في
 بل في كنهه يرضي التحقيق برفع مانع الرفع ليس برفع واما بعد الامر بالتحقيق قوله
 في حكمهم احسان اه انما قال في حكمهم احسان ولم يقبل به اساس بل الموضوع
 ثابت ولو فرضنا وكن ما كانت الثبوت الموضوع من الثبوت النفساني
 صادر في حكم عدم الثبوت قوله الاتصال اذ هو ثبوت شيئا في نفس في قوله
 اذ كما هو في الاعراض البينة قوله في اتمام الصفة اه بل باستزاجها بان يكون

بأن يكون الموضوع في كون الانصاف حيث لا يعقل ادعاء خطه على احد
والاحوال بها ان يكون في جهة واحدة فيجب ما في ذلك الطرف كالمنا
والاضافيات والسياسات انتم في قولنا السيد فوق الارض وزيد اعلى من
الانسان انصافا بالخاصة وكذا الارض في الانصاف انتم لا تصدق ان
الخطية لان ان صلاحه موجود في كونها بالخاصة الدرس على وجه خاص
لغيره لا تنزع العقل الكلية منه ثم قد المشتق منها انتم الانصاف
لا يستدعي ثبوت الحاشية في طرف الانصاف بل يستدعي ثبوت الموضوع
فقط كذا في العين قوله لا يستدعي ثبوت الصفه بالذات ولا يستدعي
ظرفه الا ان كان في افعال العين والما للثبوت وعدم في اصل في ضمن الثبوت
الموضوع قوله قطعا انه ليس معناه ان يكون وجود الموضوع في الامكان
او في الامكان على كونه مبداء الصفه انتم الصفه منه ومطابق حكمها
عليه هو الحكمي بغير الصفه والواقع الذي يتغير مطابقا الحكم ارقى بوصف بصدق
قوله باختلاف الجمل ان العقل هو صفة الله تعالى فيه وبين قو

ووجه ما مضى من هذا انما هو حقيقة الحكم بالضرورة وكرهنا ان يكون ذلك مقياسا لقياس غيره
 منهم كما لا يخفى عليه سدا بانه بالاضطرار لا يتأثر بالضرورة الحكم عليه بانه يفتى بالحق كما هو
 مشروح في موضعه الى ان قد ذكرنا في القول السابق حيث استخرج في موضع في
 اختلاف الحية باقتلاف الحول في بعض الاشياء او في افق المبين واصل الحكم في نظري
 في شرح موهبي عبد الحلي وهذا ليس غرورا بل انما هو بالضرورة بالحيثية قوله
 استخرج الفوقية فالله في ذلك الانصاف الوجود بين الموضوع والمطر
 فليكن ذلك هو الذي يكون في استحقاقه من كون الاستدلال في ذلك الانصاف بين
 الموجودات فانما استخرج الحق فيكون ثمانية ثبات استدلالها قول في بعض النسخ
 هذا المعنى قليل الجودي كمن في كلامه انما يقابل الاستدلال في ذلك بالضرورة ان
 التوجيه الاول هو العقل السليم والذهن السليم قوله والحق ما اشرنا اليه
 اقول وبذلك يتبين بطلان الحق ما اشرنا اليه قوله الا يكون المصداق له قال في الحق
 المبين ووجه ما مضى من هذا انما هو حقيقة الحكم بالضرورة وكرهنا ان يكون ذلك مقياسا لقياس غيره
 منهم كما لا يخفى عليه سدا بانه بالاضطرار لا يتأثر بالضرورة الحكم عليه بانه يفتى بالحق كما هو
 مشروح في موضعه الى ان قد ذكرنا في القول السابق حيث استخرج في موضع في
 اختلاف الحية باقتلاف الحول في بعض الاشياء او في افق المبين واصل الحكم في نظري
 في شرح موهبي عبد الحلي وهذا ليس غرورا بل انما هو بالضرورة بالحيثية قوله
 استخرج الفوقية فالله في ذلك الانصاف الوجود بين الموضوع والمطر
 فليكن ذلك هو الذي يكون في استحقاقه من كون الاستدلال في ذلك الانصاف بين
 الموجودات فانما استخرج الحق فيكون ثمانية ثبات استدلالها قول في بعض النسخ
 هذا المعنى قليل الجودي كمن في كلامه انما يقابل الاستدلال في ذلك بالضرورة ان
 التوجيه الاول هو العقل السليم والذهن السليم قوله والحق ما اشرنا اليه
 اقول وبذلك يتبين بطلان الحق ما اشرنا اليه قوله الا يكون المصداق له قال في الحق
 المبين ووجه ما مضى من هذا انما هو حقيقة الحكم بالضرورة وكرهنا ان يكون ذلك مقياسا لقياس غيره

٢٧
 يحتاج طرف ثبت النسبة ذلك حال التماس فاما الصيغة التي ما قبل عليك
 اما مجموع الاتزان التي تدعيه اما قلت اننا من الموجود وليس الا نفس التي
 في الاعيان لا في الالوهيات قوله طرف فلا تضاهي الاتصاف الاتصاف او اقول ربتين
 ليس من الالهية الباقية والصنف انك الاتصاف في الاتصاف في الخارج في حق
 في الخارج بل مادام كان الطرفان مادي الاتصاف في الخارج مجازا وكنائيا
 وجعلان طرفين هذا الصنف العالي اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب قوله
 للفرق المذكور بين الاتصاف ووجوده فانه لو كان الاتصاف موجودا
 التسلسل كما بينه الشرح قوله لو ان الاتصاف بهاء ان اراد نوعه في التماس
 في كون لا وصف بكونه من الصفة بالقياس الى شئ فذلك علم وان
 اراد نوعه في انتزاع الصفة وجعلها عليه وفعل التماس متصفا للموضوع بصفة
 قد يفسر سلم فحق كون الاتصاف مطروقا في التماس ان الالهية تنزع ذلك
 على وصف من الموضوع ويجعله وصفا للموضوع ويجعله عليه فالاتصاف مرتبة الالهية
 وكونه للموضوع بكونه كجسم من الصفة مرتبة الممكن منه هذا هو المكان بخلافه كونه

الاشراج لكن يصلح كذا كلامهم وهو عليهم بذات الصدوق اليه يرجع الامور قوله
لا يتجاوز عما قاله او والى لا يمكن كذا في هذا بل ان ما قاله السيد الرواسي
السيد السيد الهادي احد كتاتيبه قول السيد باقر خان المصيرافي ما الى
عليك الى آخره ثابتة قال السيد باقر خان كذا في كتابه يترك الى قوله من غير
فرضه او شك فيقول اذا لم يكن الفوقية مثلاً موجودة في الايمان فلم يصح قولنا
الفوقية ثابتة لتمام في الخارج خاصة ولا صدق الربط لا يجابى السماء في الخارج
الموضوع فيصدق بسبب الفوقية ثابتة مما ذكر في الخارج خاصة بطرفي ايمان
والا تصادف فكيف يصح ثبوت شئ بشئ مع عدم حصول الصدق في طرف الايمان
والذي يجعل المقدم ان الفوقية مثلاً لا تثبت صدقته في الايمان ايمان
خارجية هي موضوعها فذلك صدق حيث الفوقية ثابتة لتمام في الخارج
خارجية وذلك لا ينافي كون السماء المتحققة في الايمان يجب لتمام الفوقية
الكلية عن جالها في الايمان بالفوقية المتزعة منها يجب ذلك ايماناً لتمام
الايان من ثبوت الصدق ثبوت الموضوع في الايمان يجب حاله

الاعيان
الموصوف في اديانهم فان لم يكن من قروب ثبوت الحقيقة الموصوف في
موجب حقل الحقيقة في اديانهم فان اديانهم غير متكافئة من اديانهم
عليه انما مثل هذا على ان لا يكون من قروب ثبوت الحقيقة ان الذي
مستلزم الحجب كونه نحو من اديانهم ثبوت الحقيقة المتنازعة واليقال
فيها ان هذا النحو من الثبوت قضيته خارجية صادقة ولا لم يصدق الحكاية
منها وانما يكون من قروب ثبوت الحقيقة كالحق او كقول الله تعالى
بالصواب انما يكون من قروب ثبوت الحقيقة ان يقال ان القومية
معدومة في اديانهم المصحح بقضية خارجية ومن موضوعها فذلك صدق
ليس بالقضية ثابته مما يثبت من الثبوت في اديانهم خارجية الى قوله
وكيف في الحكم كونه السام في اديانهم بحسب قضيته عن القومية واجاب عن
الاعراض الغاضية للمبارك المعتقد بانما تقول بقول الله تعالى ان
الاجاب انما يتبدى الوجود عام سواء كان مفردا او متبدا او متزايدا او متفردا
وان لم يكن موصوفه كما هو مفردا او متبدا او متزايدا او متفردا فان قولنا القومية

ثم انه لما كان في الخارج لا يصدق خارجيته كما لا يصدق في البعض في الجسم لا يصدق
فذلك البعض لا يصدق في الخارج مع ان الفاعل الجسم النحل الواحد يست
موجودة بالاعتبار موجودات مفردة فيفكر ولا يفرض عليه الفاعل المزمع
عبد المولى بان هذا يجب النظر الحلي الى النظر الزئبق فيحكم ان وجوده
استزادة وجود المبدأين للصقة والضرورة في ان ثبوت الشيء في فرع
ثبوت المبدأ لا يوجب فيبقى يتقضى انه فرع ثبوت المبدأين المبدأين
لا بما هو عام من ثبوت مبادئه ولو لم يوجبه خصوصية خاصة ولهذا حكموا بجهل الحكماء
بالفهم الذين لم يرد الذين وجود الاسلحة كافيها ولو كانت لها خصوصية
خاصة معها ولو كلف وجود المبدأين فالاسلحة وما شئ لا تستلزم سواها والفرق
تخصيص المخصص لا يصدق ما لم يرد في البيان اليه اقول وبذلك ينبغي كيف
يصح حكم التسوية بين الاسلحة وما شئ لا تستلزم وان كانا مشتركين في نفس
الخصوصية مختلفة فيجوز ان يكون احد الخصوصية كائنه في احد المبدأين
خصوصية اخرى في بيان اخرى وهي المبركة ايضا كما يرى بل المفارقة

٩٩
الحكم بالثبوت المطلق ولو يلزم كونه مقتضيا لغير المنهية التي موضوعها امر
خارجية له اذ مقتضى اقيته اذ اقتضى لبعض الفضائل موجبة المحل قال النكند
لما بدان يعلم انه يكون ذلك حكمية من السلب المحض كما ان بعض
الوجهيات وان مفادها ثبوت شئ لكن قد يكون حكمية من مقتضاه
المحض اتي اقول وبه نتعين ليس بها حكمية من السلب المحض بل
حكمية من ثبوت السلب كما يدل عليه قول النصف وغيره من انه يرجع
ويحل ذلك السلب على الموضوع ونقسمه بان حسيب بهت و
ان ارادوا ان كانوا يخبرون في رتبة الحكمية والتفريق الحكمي بها ليس
بل سلب محض فيكون مقتضيا كاذبة لعدم المطابقة بين الحكمية والحكمي
عنها ثم في تصحيح قولهم بغير محذور كلام بغير خلاف ولسن ما قلناه في
مع الفارق ومن حكمية من ثبوت عدم وليس الحكمي من سلب عدم و
يختلف بها فان الحكمية حسيب ابهت ويلزم على ما قلتم في
حسيب هذا حاصل في الآن وعلى اليه عدل بعد ذلك امر قوله هو

أما الأول راجع إلى ما ذكرنا في تارة إلى الملاحظة قوله بعض الحكماء أنه قال
 المراهج المرحوم من قال إن متعلق الخلق أحوال بقوله البطلان
 الموضوع والمحول والنسبة فقد اخطأ لأن مركب من بعض الموقف وطرفه في
 قوله ولذا الكراهة قال إذا ما خالف السلب ومن الرابطة بين الأول
 فهو أن كان لفظا متعلقا غيره أو لفظا مركبا غيره لا ذلك جمع اللفظ
 والذاتية بمنزلة مفرد يحكم به أن القضية لا يكونان كمال هو هو والذاتية
 في الحدودية جزئية حرف السلب المحمول من غير قيد لا بدسوكا كمال
 مفصلا إلى حكم مقوداه أي إلى حكم كان ثم سلب في سلب الشيء نفسه
 أنه هذا موضع التمسك وقيداه أي في التخصيص في هذا المقادير في تجلوه
 الاصطلاح لأنه لكل أن يعطى كمن ذلك التجديد غير مقيد لعدم حصول
 المقصود أو متساو من أو ينقض هذه القاعدة بأن الشيء لا يمكن متساو
 فيبقى أن يكون نقصان كل يقال لا شيء إلا يمكن ولا العكس يكون
 مرجع التساوي إلى موثقتين كلين بعدم صدق الموجبة لعدم الموضوع

الحق

الموضوع قبله كتحقيقها وهو يقتضيه هذه القاعدة والبيان قولنا كل شيء
ممكن عام صادق فدون ذلك كس نقيضه لا يستلزمه لا الإيجاب ووجود الموضوع
والإيضاح قولنا الخ لا ليس بواجب وجوده وكما ليس بواجب وجوده ليس بواجب
ليس بواجب مع عدم الإيجاب القوي الذي شرعهم لأن الضمير ليس
بمحدود له موجبة لعدم الموضوع بل سائبة فلو وقع هذه النقوص فخرسوا
هذه القضية وقالوا إنها موجبة سائبة الموضوع ولا يقتضي الموضوع قوله
والقيد إذا كان سيوف انتا الله تعالى قوله ومن العجائب أنه كان القول
يكون السلب خارجا مع القول بكل السلب على الموضوع ناقض
قال المحقق الروائي يحتاج في دفعه يحتاج في دفعه إلى التلخيص بان
يكل المحمول في عبارة على المحمول الذي ورد السلب عنه قوله لا يستدعيه
أه قال التلخيص لأن استدعاءه لا يجاب بوجود الموضوع ليس بالنظر
إلى الحكاية بل بالنظر إلى الحكمي عنه القول وبه نستعين قد عرفت
فما سبق ما يكفي في دفعه قوله فلا بد أن نقض السائبة المحمول على

الحق
الحق
الحق